

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

Econometric modeling of the effect of petroleum levy on the algerian dinar
exchange rate during the period (1990- 2019).

بالقط فيصل¹ ، وعيل ميلود²

BELGOT Faical¹ , OUAIL Miloud

¹ مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية جامعة البويرة (الجزائر)، f.belgot@univ-bouira.dz

² مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية جامعة البويرة (الجزائر)، m.ouail@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/01 تاريخ القبول: 2021/02/17 تاريخ النشر: 2021/03/05

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990-2019) باستخدام نموذج (ARDL)، وأظهرت نتائج التقدير إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرين وإن حدث بعض الاختلال في الأجل القصير يتم تصحيحه، كما يوجد سببية باتجاه واحد من الجباية البترولية إلى سعر صرف، وقد أوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسة جباية نفطية مرنة تشجع الاستثمار، كما يجب تنشيط المحددات الحقيقية لسعر الصرف والتخلص من سياسة التأثير الإداري في تديده.

كلمات مفتاحية: جباية بترولية، سعر صرف، نموذج (ARDL)، سببية غرانجر.

تصنيفات JEL: E62, C32, B22

Abstract:

This study aims to estimate the impact of oil levy on the exchange rate dinar from 1990 to 2019 using (ARDL) application. The study the relationship between oil levy and the exchange rate is balanced in the long term even if some imbalance occurs in the short term; it is corrected, As there is a causal relationship from petroleum levy towards the exchange rate. The study has recommended the necessity adopting a flexible a policy of oil levy that encourages investment, the real determinants of the exchange rate, should also be activated whereas the policy of administrative influence on its r determination should be eliminated.

Keywords: Petroleum levy; Exchange rate; Model ARDL; Granger causality

JEL Classification Codes: E62, C32, B22.

¹ المؤلف المرسل: بالقط فيصل ، الإيميل: f.belgot@univ-bouira.dz

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

مقدمة:

تؤدي الجباية البترولية دورا مهما في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر بما يضمن استمرارية النمو الاقتصادي وتمويل الإيرادات العمومية لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية، وتعتبر المصدر الوحيد تقريبا لجلب العملة الصعبة، هذه التبعية فرضت على الاقتصاد سمة عدم الاستقرار والتذبذب اتجاه الصدمات الحاصلة في الإيرادات النفطية المرتبطة بأسعار النفط طرديا، مما جعلت السلطة النقدية تواجه صعوبة في التكيف بمتغيرات السياسة النقدية، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهدافها النهائية التي من أهمها الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على سعر الصرف الأجنبي وذلك بالاعتماد على فرضية مفادها أن تذبذبات (صدمات) العوائد النفطية بشقيها الايجابي والسلبي تساهم برصد مسار وحركة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الأجنبي.

ويبرز سعر الصرف في الاقتصاديات الحديثة كأحد أهم مؤشرات قياس فعالية النشاط الاقتصادي والتبادلي للدول وكذا قوة الاقتصاد واتجاهات ومكانة الصادرات والواردات ماليا ودوليا، فالملاحظ أن هناك اهتمام كبير من طرف متخذي القرار في الحكومات وكذا الباحثين بدراسة مسار ومددات سعر الصرف باعتباره مؤشر مهم يؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، والجزائر تعد أول دائما بناء سياسة سعر الصرف على عاملين أساسيين وفق هيكلها الاقتصادي الخاص بتركيبية الصادرات والواردات، فالصادرات لا تمثل طلب حقيقي على الدينار الجزائري بل طلب ماسبي على اعتبار أنها تتمثل في معظمها من العوائد النفطية التي تسوى عالميا بالدولار الأمريكي، والواردات التي ترتبط بالاحتياجات من العملة الأجنبية أكثر من ارتباطها بالمنطق الاقتصادي لعلاقة الواردات مع سعر الصرف.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: هل هناك أثر ودلالة إحصائية لعائدات الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2019)؟

فرضية الدراسة: وللإجابة على إشكالية البحث نستعين بالفرضيات الآتية:

- هناك علاقة طردية بين الجباية البترولية وسعر الصرف؛
- تعتبر الجباية البترولية مسبب قوي لتغيرات سعر الصرف؛
- توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وإن كان هناك اختلال في الأجل القصير يتم تصحيحه.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في إبراز مكانة الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والمحافظة على استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة متغيرات التوازن الخارجي والتي من أبرزها سعر الصرف، الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية للدولة.

أهداف الدراسة: تهدف من خلال دراستنا إلى ما يلي:

- إبراز أهمية وتطور الجباية البترولية في الجزائر ؛

- الوقوف على حركة مؤشر سعر صرف الدينار الجزائري؛

- بناء نموذج قياسي لمعرفة نوع العلاقة بين متغيري الدراسة وكذا من يسبب في الآخر؛

منهج الدراسة: تم إتباع المنهج الوصفي والتلليلي من خلال العرض النظري للجباية البترولية في الجزائر وكذا سعر صرف الدينار، كما تطلبت الدراسة استخدام المنهج القياسي لتديد الأثر الكمي بين المتغيرين بالإضافة إلى دراسة وجود اتجاه السببية.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الورقة البحثية لمعالجة الإشكالية المطروحة إلى ثلاث مآاور، سنتطرق في المحور الأول تطور الجباية البترولية وسعر الصرف في الجزائر، أما المحور الثاني تم دراسة الأثر الكمي لمتغير الجباية البترولية على سعر الصرف كما تم دراسة السببية واتجاهها.

الدراسات السابقة: القليل من الدراسات اهتمت بالدراسة القياسية بين المتغيرين، بالمقابل يوجد دراسات تناولت قياس الأثر أحد المتغيرين مع مؤشرات اقتصادية أخرى أو من الناحية الوصفية التليلية فقط، وما يميز دراستنا هو الوقوف على حجم وقياس الأثر الذي تدهنه الجباية البترولية على سعر الصرف وكذا اختبار العلاقة السببية بينهما واتجاهها.

- دراسة (موري و لخديمي، 2015) بعنوان "تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر مقاربة تحليلية قياسية" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يدهنه التغير في سعر النفط على سعر الصرف ومآولة اختبار العلاقة بينهما باستعمال أدوات التليل القياسي، وتم التوصل إلى أن هناك أثر بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط على سعر الصرف من خلال آليات السياسة المالية والنقدية واحتياطي الصرف، كما أثبتت الدراسة إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر، فقد أثبت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير.

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

- دراسة (عصماني، 2016) بعنوان " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014) " هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية البترولية في تمويل البرامج التنموية وأثر هذه الأخيرة على استدامة النمو الاقتصادي، وقد خلصت إلى أن قصور قوانين الجباية البترولية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا لعدم مرونتها ومواكبتها لواقع الصناعة النفطية العالمية، كما تم تأكيد على دور الجباية البترولية في التنمية الاقتصادية للبلاد.

المحور الأول: الجانب التحليلي للدراسة:

يعتبر النفط وعائداته من السيادة الوطنية ولهذا يستوجب وضع سياسة متينة وقوية تتكيف مع الظروف الداخلية والخارجية لإستغلاله، ومن بين هذه السياسة النظام الجبائي البترولي المتبع، الذي لا يقل أهمية عن الجباية العادية لعدة اعتبارات، فالجزائر هي دولة بترولية بامتياز وقطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الاقتصاد.

1- تطور نظام الجباية البترولية في الجزائر: تقع الجزائر ضمن منطقة تروي على خزان كبير من الموارد الطاقوية، وأول حقل أكتشف سنة 1952 وحينها بدأ الاستعمار الفرنسي بنهب هذه الموارد وبعد الاستقلال كانت الجزائر تبت على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية، وقد تُرجم هذا من خلال إنشاء شركة سوناطراك سنة 1963 لتكون الأداة تستطيع الجزائر من خلالها تسيير مواردها الطاقوية.

وفي 1967 أنظمت الجزائر إلى منظمة أوبك لضمان دخل ثابت للخبزنة العمومية، في جوان 1967 صدر قرار إلزام الشركات البترولية بأن تتففظ في الجزائر بجزء من حصيلة مبيعاتها النفطية، وقضى نفس القرار بأن تعيد الشركات للجزائر ما لا يقل عن 50% من حصيلة مبيعاتها (عرب، 1990، صف 408)، وفي 24 فيفري 1971 تم تأميم المحروقات، لأن وجود هذه الثروة تبت السيطرة الأجنبية يتعارض مع مبدأ الدولة المستقلة وهو ما عرف بالوطنية النفطية، ومن بين أسباب تأميم قطاع المحروقات نجد (مقليد، 2008، صف 29):

- الصفة المميزة للنفط الذي أصبح مترك النشاط الصناعي الدولي؛
- المدى الذي بلغت سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البترول؛
- تفقيق المساواة الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط، وهو أكبر مصدر مالي يقق هذه الغاية من غير النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وفي بداية الثمانينات فقد تميزت بإصلاح الجباية البترولية، مسا الوعاء الضريبي المستخدم لحساب الإتاوة والضريبية، وجاء هذا الإصلاح في قانون المالية 1983، حيث تقرر تقييد القيمة المستعملة في حساب الجباية البترولية على أساس السعر الحقيقي بدل السعر المرجعي لكونه دوماً أعلى من الحقيقي.

وبعد الإصلاح الضريبي الثاني في 1986 وسن القانون (86-14) المتعلق بأنشطة الاستكشاف والبيوت، أُدخلت تدابير وتقييدات الهدف منها تقييد الشركات البترولية على الاستثمار في الجزائر إثر صدمة 86، وقد كانت التدابير والإصلاحات تتعلق كمية المحروقات الخاضعة للإتاوات وكيفية تقييد وعاء اقتطاع الإتاوات والسعر القاعدي وسعر التنازل. (مقليد، 2008، ص 366).

وقد سمح القانون (86-14) بدخول رؤوس أموال أجنبية لقطاع المحروقات من خلال اعتماد الجزائر لثلاث أنظمة جباية وهي المشاريع المشتركة، نظام اقتسام الإنتاج وكذلك عقود المقاول مع المخاطرة، ولقد تضمن تخفيضاً في معدل الإتاوة ومعدل الضريبة على المدخيل (Fatoh, 2008, p. 08).

أما في السنوات الأولى من الألفية الثالثة عرفت الجباية البترولية إصدار قانون المحروقات (05-07) وذلك في 28 أبريل 2005، تلاه أمر رئاسي سنة 2006 وقانون معدل ومتمم في 2013، وهذا بغرض استدراك النقائص الموجودة في قانون المحروقات، وكان الهدف من سن هذه القوانين هو جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وهذا لعدم قدرة الدولة تقييد المشاريع ذات رأس المال الكبير، وقد تم إلغاء نظام تقاسم الإنتاج ضمنياً وإرساء نظام تعاقدى جديد، لأنّه منح للشركات الأجنبية الحق في امتلاك 70% من حقوق المساهمة في أي شركة ولم تترك سوى خيار 30% على الأكثر و20% على الأقل لشركة سوناطراك (قانون المحروقات، 2005).

ومواكبة للتطورات في قطاع الصناعة النفطية الذي يعرف تقييولاً كبيراً في العالم، جاءت الحكومة في شهر أكتوبر من سنة 2019 بمشروع القانون الجديد للمحروقات، وكان الهدف منّه إحداث مرونة في التعامل لجلب واستقطاب أكبر عدد من الشركات الأجنبية المتمكنة تكنولوجياً في المجال، وكذا تلك التي تكتسب الموارد المالية الكافية للنشاط في الجزائر، وهذا بالشراكة مع المؤسسة العمومية سوناطراك.

2- تحليل نمو إيرادات الجباية البترولية: مر نمو عائدات الجباية البترولية بالمراحل التالية:

1-2- الفترة الأولى (1962/1982): في السنوات الأولى من الاستقلال كانت الجباية البترولية ضئيلة جداً ويرجع هذا للضعف للعمل بالقانون الصحراوي الذي يخدم المستعمر الفرنسي، بالإضافة إلى تبعات اتفاقية إفيان على الاقتصاد ككل، وبلغت الجباية البترولية في سنة 1963 حوالي 243 مليون

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

دج ، وفي السبعينات إنتعشت الجباية لتبلغ سنة 1971 قرابة 1684 مليون دج، ثم ارتفعت إلى 4114 مليون دينار سنة 1973 لتصل إلى 13399 مليون دينار سنة 1974 أي بنسبة زيادة قدرت بـ 225.69%، وهذا الإنتعاش راجع إلى ارتفاع أسعار البترول ابتداء من 1973 الناتج عن الحرب العربية الإسرائيلية بالإضافة إلى قرار أوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز الأسعار من 3.05 دولار للبرميل في بداية سنة 1973 إلى 10.73 دولار في سنة الموالية أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 252%، وهكذا أخذت الجباية البترولية اتجاه تصاعدي سنة بعد سنة إلى غاية نهاية سنة 1978 بداية انخفاض الجباية البترولية، وهذا نتيجة خفض الجزائر الصادرات النفطية بنسبة 450%، حيث كانت سنة 1978 حوالي 1002.8 ألف برميل لتتخفض إلى 181.6 ألف برميل سنة 1984.

2-2- الفترة الثانية (1999/1983): خلال هذه الفترة بدأت الإيرادات النفطية انخفضت شيئا فشيئا وذلك راجع إلى تراجع أسعار النفط العالمية إلى غاية 1986 وظهور الصدمة النفطية العكسية لتصل الأسعار إلى ما دون 15 دولار للبرميل. حيث عرفت الإيرادات الضريبية الإجمالية انخفاضا مأسوسا منتقلة من 32 % سنة 1985 إلى 25 % سنة 1986 لتصل إلى 23 % سنة 1988 وذلك بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية في تلك الفترة والتي كانت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل والناتجة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي تسببت في انخفاض إيرادات الجباية البترولية منتقلة من 58.28 % سنة 1983 إلى 22.92 % سنة 1987 وهذا ما كان له انعكاس على إيرادات الدولة (مهديّة و بوظراف، 2018، صفحّة 20)، وبدء لول سنة 1990 بدأت تتسّن الجباية البترولية إلا أن قيمتها بقيت منخفضة نسبيا تزامنا مع انخفاض الإنتاج المحلي وعدم اليقين المرتبط بـ لرب الخليج، وارتفاع الأسعار النفط وإن كان أقل تطرفا وأقصر مدة حيث ارتفع من 17 دولار في 1989 إلى 22 دولار نهاية سنة 1990، وبعدها تدخل أسعار النفط في انخفاض مطرد إلى غاية عام 1998 التي وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل، وهذا نتيجة إلى الأزمة الآسيوية واتفاق العراق مع الأمم المتحدة بموجب قرار النفط مقابل الغذاء دون أن يحدّد كمية النفط المصدرة، نهيك عن تجاوز بعض الدول أوبك حصتها من الإنتاج بسبب مشاكل اقتصادية مـ للية، فتراجع مردود الجباية البترولية إلى قرابة النصف من 564 مليار دج سنة 1997 إلى 378 مليار دج في السنة الموالية، وهو أقل قيمة لها في التسعينات.

3-2- الفترة الثالثة (2019/2000): في بداية الألفية الثالثة ارتفعت نسبة مساهمة الجباية البترولية من إجمالي الجباية الكلية وذلك راجع إلى انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، فمن 29 دولار للبرميل في سنة 2003 إلى 65.7 دولار سنة 2006 أي بنسبة زيادة تفوق 100%، وهذا بسبب تداعيات أحداث 11 سبتمبر، بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمي،

هذا مما رفع الإيرادات البترولية إلى 1284 مليار دج بعدما كانت 942 مليار دج سنة 2002، وظلت في تزايد مستمر، حيث وصلت قيمة الجباية البترولية في سنة 2006 حوالي 2714 مليار دج مشكلة أعلى مساهمة منذ الاستقلال، وهذا مما ساهم في تعظيم الفوائض المالية للجزائر من العملة الصعبة ورفع احتياطي الصرف إلى أكثر من 135 مليار دولار، مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطيات الأجنبية، لكن بحلول الأزمة العالمية في سنة 2008 تهاوت الجباية إلى قرابة النصف حيث وصلت إلى 1715 مليار دج في هذه السنة وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 60 دولار للبرميل، وتقليص العرض من قبل منظمة الأوبك للتأثير على الأسعار، إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار الذي ساهم في انخفاض الجباية البترولية طالما إيرادات الجزائر مـصلة بالدولار، نهيك عن بدء سنة 2009 بخفض الإنتاج وهذا للـافظة على الاحتياطيات النفطية المؤكدة التي سجلت 12200 مليون برميل، هذه الأوضاع والسياسات ساهمت في بقاء الجباية البترولية دون تطور ملحوظ، فسجلت في سنة 2010 حوالي 1500 مليار دج وفي سنة 2014 قرابة 1577 مليار دج بنسبة زيادة وصلت 4.46%، لكن عند حلول الربع الثالث من سنة 2015 انهارت أسعار النفط إلى ما دون 45 دولار للبرميل، وهذا راجع إلى الفائض النفطي الموجود في جميع المراكز النفطية من المخزون التجاري والاستراتيجي في العالم وعودة الإنتاج الإيراني إلى التصدير بعد الرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية عليها، نهيك عن تسجيل الاقتصاد العالمي معدلات نمو متدنية خاصة الصين والهند، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مما ساهم في انخفاض الطلب في دول أخرى كأوروبا واليابان، ولهذا لم تتطور الجباية البترولية فبقيت بنسب متدنية جدا، إذ سجلت سنة 2014 و 2015 على التوالي 1577 مليار و1722 مليار دج، ومن الملاحظ أن من سنة 2017 بدأت تتجاوز الجباية البترولية عتبة 2000 مليار دج، لتصل سنة 2019 إلى ما قيمته 2960 مليار دج، وهذا راجع إلى تـسن في أسعار النفط التي تراوحت بين 60 إلى 70 دولار، بالتزامن مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي يزيد من الطلب العالمي على الطاقة، وفي ظل تسقيف الإنتاج من منظمة أوبك وروسيا، هذه ما جعلت الأسعار مستقرة نوع ما، كما نلاحظ أيضا أنـا بصدور قانون (07-05) للمـروفات الذي كان من بين أهدافـه جلب استثمارات أجنبية من أجل الرفع من العائدات النفطية وكذلك زيادة الاحتياطيات المؤكدة نلاحظ أن هذا القانون أنعكس بالإيجاب على الجباية البترولية وعلى الصناعة النفطية معا.

3- تطور سعر الصرف في الجزائر: تم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ 10/04/1964، وهي عملة غير قابلة للتـويل تساوي قيمتها آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي، غير أنـا بقي عبارة عن ظاهرة حسابية فقط ولم يكن أداة إستراتيجية للتـلكم في التنمية وذلك إلى غاية قانون النقد والقرض في

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

سنة 1990 (بن علي، مفاوضات في النظريات والسياسات النقدية، 2004، صفح 165)، وعرف النظام الاقتصادي الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى المعوم والمدار، ويمكن إبرازها وفق للنظام الاقتصادي المتبع كالتالي:
1-3- مر 1ة التخطيط المركزي: أقرت الجزائر سنة 1973 تثبيت الدينار الجزائري على أساس سلة مرجحة من العملات تتكون من عملات الدول التي تدخل معها في التبادل التجاري كما تدخل في عملية تسديد الدين (بليمان، 2010، صفح 110)، وسعى هذا النظام إلى تحقيق هدفين اثنين وهما (حميدات، 2000، صفح 156).

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصاً أنها مؤسسات ناشئة؛

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية.

ومن الجدير بالذكر أن منذ إصدار العملة الوطنية سُير سعر الصرف إدارياً وتميز بالاستقرار والثبات لمدة تفوق العشرين سنة، فكان يتراوح ما بين 4 إلى 5 دینارات للدولار إلى غاية نهاية الثمانينات، وبعد الصدمة النفطية العكسية سنة 1986 تدنت الجباية البترولية وتدهور سعر صرف الدولار مما أثر على سعر صرف الدينار حيث بدأ بالهبوط لينتقل إلى 8.95 سنة 1990 بنسبة انخفاض وصلت لـ 47,5%، فكان لا بد من إجراء إصلاحات وإعادة النظر في اتجاه سياسة الصرف من خلال إجراء تخفيضات في سعر الصرف المغالي فيه وتقريبه من سعر التوازني.

2-3- مر 2ة الانتقال إلى اقتصاد السوق: في أعقاب الأزمة النفطية العكسية لسنة 1986 تم تفعيل وتنشيط السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف حتى تتمكن من امتصاص فائض السيولة من الاقتصاد الوطني ومعالجة التضخم وتعديل سعر صرف الدينار وجعله يتماشى مع الواقع الاقتصادي، وقد تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ونقدية، فمن الإصلاح النقدي لسنة 1986 إلى الإصلاح الثاني في سنة 1988 وصولاً إلى قانون القرض والنقد في سنة 1990 الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، وأعاد للبنك المركزي وظائف ومهام فعلى صعيد سعر الصرف فقد تم إنشاء الميزانيات لأول مرة بالعملة الصعبة (Leksaci, 2010, pp. 103-104)، بالإضافة إلى إجراء تخفيضات رسمية للعملة الوطنية مقابل الدولار في سبتمبر 1991 وقد قدرة نسبة التخفيض بـ 22% وكان الهدف هو التقليل من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق الموازية، بالإضافة إلى البحث عن تحقيق

قابلية تحويل الدينار لأغراض المعاملات التجارية - أجلت قابلية تحويل الدينار بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك - (بليمان، 2010، صفح 110)، وفي هذه المرحلة تم تعديل معدل صرف الدينار وفق طريقة الانزلاق التدريجي حيث قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4.9 دج / دولار في نهاية 1987 إلى 17.7 دج / دولار في نهاية مارس 1991 (بن علي، مفاوضات في النظريات والسياسات النقدية، 2006، صفح 218).

3-3- مرآة سياسة الإنعاش الاقتصادي: في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التمسك المستمر نسبيا في أسعار النفط، انتهجت الدولة في سنة 2001 سياسة مالية توسعية ومن المعلوم أن السياسة المالية لا تؤثر بشكل مباشر على متغير سعر الصرف بخلاف السياسة النقدية، لذلك لم يتطور سعر العملة الوطنية بشكل ملموس، حيث بقي يتراوح بين 70 و 79 دج للدولار، وإن كان سجل انخفاض في الفترة (2006/2008) نتيجة انخفاض الدولار وتدهور قيمته بسبب الأزمة المالية العالمية، وبإلول سنة 2013 ارتفع نتيجة تخفيض الدينار بـ 9% للتكتم في معدلات التضخم المرتفعة، وفي سنة 2015 تراجع سعر الصرف قرابة 20% بالنسبة للسنة السابقة حيث كان 80.56 دينار/دولار ليصبح 100.46، هذا التراجع مرده إلى انخفاض أسعار النفط إلى النصف لتصل إلى 53 دولار للبرميل، فأدى إلى انخفاض الإيرادات بالعملة الأجنبية مما أحدث تآكل في الاحتياطي من العملة الأجنبية، ولاحقاً هذه الصدمة على الاقتصاد الجزائري خفض سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، والتدهور النسبي للقدرة الشرائية وانعكاسها السلبي على الأوضاع الاجتماعية، وقد خفضت الحكومة الجزائرية سعر صرف الدينار في سنة 2018 من قيمته بخمسة دنانير وجعلته 116.61 دينار للدولار بعدما كان 110.96، وترجوا الحكومة من هذا التقليل خفض عجز ميزانية على اعتبار أن مداخيل البترولية عند تحويلها من الدولار إلى الدينار وفق سعر الصرف الجديد ستكون أكبر مقارنة بسعر القديم، وتذهب المؤشرات الرسمية إلى توقع استمرار تقلبات العملة الوطنية لتصل سنة 2022 لسقف 133 دج للدولار.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

هناك عدة نظريات وآليات مفسرة لتقلبات القيمة الخارجية للعملة، مثل نظرية الكمية ونظرية الأرصدة وكذلك نظرية تعادل القوى الشرائية، بالإضافة إلى النظرية النقدية أو النموذج النقدي التي تعتبر سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الذي يؤثر ويتأثر بإيرادات الدولة من العملة الصعبة، ومن الملاحظ أن نظرية النموذج النقدي المفسرة لتقلبات سعر الصرف ينطبق

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

على الاقتصاد الجزائري، ويمكن قياس علاقة الجباية البترولية بسعر الصرف استنادا على الخصوصية الهيكلية للاقتصاد الجزائري أكثر من استنادا إلى تفسيرات النظرية الاقتصادية.

1- توصيف النموذج: للتعبير عن الظاهرة موضوع الدراسة في صياغة رياضية نتبع التالية:

✓تحديد متغيرات الدراسة: يتضمن النموذج المقترح متغير سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسب للدولار الأمريكي ومتغير الجباية البترولية، وتم الاعتماد على بيانات سنوية من 1990 إلى 2019 مستخرجة من تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء وتعرف على النحو التالي:

- سعر صرف الدينار الجزائري: وهو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملة الدولار، ونرمز له بالرمز (TC) وهو المتغير التابع.

- الجباية البترولية: وهي عبارة عن مجموع الضرائب التي تدفع للدولة من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض، ونرمز له بالرمز (TP)، وهو المتغير المستقل.

✓الشكل الرياضي النموذج: تعدد العلاقة الرياضية بالاعتماد على شكل الانتشار الذي يعطي توصيف العلاقة بصورة أقرب للواقع، فالنظرية الاقتصادية في بعض الأحيان لا تعطي معلومات كافية بشأن الدالة المقترحة للتقدير خاصة في اقتصاديات بها تشوهات هيكلية مثل الاقتصاد الجزائري، حسب الشكل البياني رقم 01 نلاحظ أن سحابة الانتشار تشكل خطا مستقيما، وعليه سيكون الانحدار الخطي الأقرب لتمثيل النموذج بشكل جيد ونكتب:

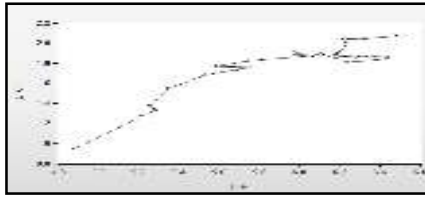
$$TC_t = \alpha_0 + \beta_1 TP_t + \varepsilon_t$$

وإدخال اللوغاريتم من أجل التعامل مع البيانات على أنها معدلات أو مرونة وتصحيح اللاتجانس الممكن تواجده بين قيم المتغيرين يصبح النموذج كالتالي:

$$\log TC_t = \log \alpha_0 + \beta_1 \log TP_t + \log \varepsilon_t$$

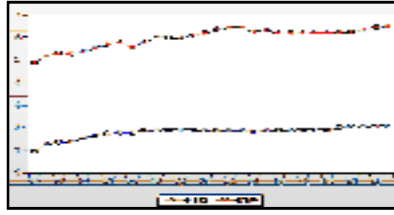
(1) $\beta_1 LTP_t + \mu_t \dots \dots \dots$ وقد تم استخدام برنامج (Eviews 9) من أجل تقدير النموذج الأخير، حيث β_1 تمثل مرونة الجباية البترولية بالنسب لسعر الصرف أما β_0 فهو الحد الثابت للنموذج.

شكل رقم (01): علاقة سعر الصرف بالجبابة البترولية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على سلسلتي لوغاريتم سعر الصرف ولوغاريتم الجباية البترولية باستعمال برنامج Eviews 9 .

2- تحليل الخصائص الإحصائية للسلسلتين: ويتم تحليل السلاسل عبر الخطوات التالية:
 2-1- التحليل البياني: يعطي رسم بيانات للسلسلتين مع الزمن، فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للوضعية العشوائية، فمن الشكل رقم 02 نلاحظ أن السلسلة (LTC) مستقرة من سنة 1995 إلى 2012 قبل هذه الفترة وبعدها يوجد تحول طفيف في منحى السلسلة مما يعني أن السلسلة مستقرة، أما سلسلة الجباية (LTP) فبمرور الزمن تتزايد بشكل متذبذب إلى غاية سنة 2007 لتبدأ بعدها بالتراجع ثم تعاود الصعود من جديد في سنة 2017 إلى نهاية السلسلة مما يعني أن متوسط تغير ويوحى أن السلسلة غير مستقرة، وعليه إذا أجرينا اختبار LTC على LTP فقد نصل على انحدار زائف ومضلل، مثل هذا الحس المبدئي يعتبر نقطة البداية لاختبار أكثر دقة للاستقرارية.
 شكل رقم (02): تطور سعر الصرف والجباية البترولية عبر الزمن خلال الفترة (1990/2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على سلسلتي سعر الصرف والجباية البترولية باستعمال برنامج Eviews 9 .
 2-2- اختبار جذر الوحدانية: يعتمد هذا الاختبار على دراسة معامل المعادلة التالية: $y_t = \phi y_{t-1} + u_t$ ، فإذا كان $\phi = 1$ فإننا نواجه مشكلة وجود جذور الوحدة حيث يصبح مسار السلسلة عشوائي وهو نموذج غير مستقر وإذا كان $\phi < 1$ فهي مستقرة وأما إن حدث وكان $\phi > 1$ فالسلسلة انفجارية، ومن أشهر الاختبارات الكشف عن ذلك اختبار (ADF).
 لدراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم سعر الصرف (LTC) نبدأ بتقدير النموذج الثالث فنجد احتمالية مركبة الاتجاه العام (Trend) تساوي (0.0441) وهي أقل من (0.05) أي معلمة الاتجاه العام معنوية ومنه النموذج معنوي، نتوجه مباشرة إلى دراسة الاستقرارية لنفس النموذج نلاحظ أن قيمة (t-statistic=-5.655) المرافقة لاختبار (ADF) هي أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة عند جميع مستويات المعنوية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ومنه السلسلة لا تتوي على جذر الوحدة ويؤيد ذلك الاحتمال (prob=0.004) المرافق لاختبار (ADF) وهو أقل من (0.05)، إذا سلسلة لوغاريتم سعر الصرف (LTC) مستقرة أي سلسلة غير منجرفة عن المتوسط وليس لها اتجاه عشوائي ومنه فهي متكاملة عند المستوى، ونكتب $LTC \sim I(0)$.

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

ولدراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم الجباية البترولية (LTP) نبدأ كذلك بتقدير النموذج الثالث، حيث لدينا احتمالية مركبة الاتجاه العام تساوي (prob=0.207) وهي أكبر من (0.05) أي معلمة الاتجاه العام غير معنوية، نستبعد هذا النموذج وننتقل إلى النموذج الثاني فيظهر معنوية الحد الثابت (C) لأن (prob=0.0069) هي أقل من (0.05) أي النموذج مقبول ونلاحظ قيمة (t-statistic=-2.738) المرافقة لإختبار (ADF) هي أقل بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% و1% يمكننا قبول الفرضية الصفرية ومنه السلسلة لا تتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة، وللتأكد من ذلك ندرس النموذج الأول فنجد قيمة (t-statistic=-2.216) هي أقل بالقيمة المطلقة من المجدولة عند مستوى معنوية 1% وعليه يمكننا قبول الفرضية الصفرية، إذن السلسلة لا تتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة ويؤيد ذلك الاحتمال المرافق لـ (ADF) للنماذج الثلاثة كلها أكبر من (0.05) إذا سلسلة لوغاريتم الجباية البترولية (LTP) غير مستقرة، أي سلسلة منجرفة عن المتوسط بشكل دائم ولها اتجاه عشوائي.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة نخضعها للفرق الأول أي $DLT_t = LTP_t - LTP_{t-1}$ ثم نقوم بإجراء اختبار (ADF)، فنبدأ بالنموذج الثالث حيث لدينا احتمالية مركبة الاتجاه العام تساوي (prob=0.365) وهي أكبر من (0.05) أي المعلمة غير معنوية، كذلك النموذج الثاني غير معنوي لأن (prob=0.0875) هي أكبر من (0.05) فنستبعد النموذجين وننتقل إلى للنموذج الأول لدراسة الاستقرارية فنجد أن قيمة (t-statistic=-4.862) المرافقة لـ (ADF) هي أكبر بالقيمة المطلقة من المجدولة عند مختلف مستوى المعنوية فنرفض الفرضية الصفرية أي السلسلة لا تتوي على جذر الوحدة وهي مستقرة، ويؤكد ذلك الاحتمال المرافق لـ (ADF) الذي يساوي (prob=0.000) وهو أقل من (0.05) إذا سلسلة الفرق الأول للوغاريتم الجباية البترولية (DLTP) مستقرة ونكتب $LTP \sim I(1)$.

جدول رقم (01): نتائج اختبار (ADF) لاستقرارية السلسلتين (سعر الصرف) و (الجباية البترولية).

السلسلة	قيمة الاختيار	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النتيجة
LTC	قيمة (t) لـ (ADF)	-5.655	/	/	السلسلة مستقرة في المستوى I(0)
	القيم الدرجة	%1	-4-309		
		%5	-3.574		
		%10	-3.221		
	Prob	0.000			

السلسلة غير مستقرة عند المستوى	2.216	-2.738	-2.484	قيمة ل (t) ل (ADF)		LTP
	-2.647	-3.679	-4.309	%1	القيم الحرجة	
	-1.952	-2.967	-3.574	%5		
	-1.610	-2.622	-3.221	10		
	0.992	0.079	0.332	Prob		
سلسلة مستقرة عند الفرق الأول I(1)	-4.861	-5.331	-5.346	قيمة ل (t) ل (ADF)		DLTP
	-2.650	-3.689	-4.323	%1	القيم الحرجة	
	-1.953	-2.971	-3.580	%5		
	-1.609	-2.625	-3.225	%10		
	0.0000	0.0002	0.0009	Prob		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

3- التكامل المشترك واختبار الحدود للقفوات الزمنية المبطننة الموزعة (Bounds Test): بعد دراسة استقرارية السلسلتين وتبين أنهما توجد سلسلة متكاملة في المستوى وأخرى في الفرق الأول، فالنموذج الأنسب لذلك هو نموذج الانحدار الذاتي للقفوات الزمنية المبطننة الموزعة (ARDL) وهو اختصار لمصطلح (autoregressive distributed lag)، ويسمح هذا النموذج لنا بتقدير علاقات الأجل القصير والطويل بين المتغيرات في حالة ما إذا كان هناك تكامل متزامن بينها وبالتالي سنعمد على إجراء اختبار الحدود كأول خطوة في هذا النموذج، لكن سوف نؤدد أولاً درجة الإبطاء المناسبة:

1-3- اختيار درجة الإبطاء: نلاحظ أن المعايير المعتمدة قد اختارت درجة إبطاء تساوي الواحد.

جدول رقم (02): نتائج اختيار طول فترة الإبطاء المثلى.

Lag	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	17.338	NA	0.00114	-1.095	-1.0004	-1.066
1	82.358	116.10*	1.47e-05*	-5.454*	-5.168*	-5.366*
2	83.870	2.4834	1.77e-05	-5.276	-4.800	-5.130

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

2-3- اختبار الحدود (Bounds Test): يبين الجدول (03) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة (F) المحسوبة تساوي (12.91657) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مختلف مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

جدول رقم (03): نتائج اختبار (Bounds Test).

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

Text	Value	K
f- statistic	12.91657	1
Critical value bounds		
Significance	الحد الأدنى	الحد
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

3-3- تقدير العلاقة في الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM): نلاحظ من خلال نتائج تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل الجدول (04) أن قيمة الميل الحدي للجباية البترولية ينطبق مع مدلول النظرية الاقتصادية حيث عند زيادة الجباية البترولية بـ 1% سوف يؤدي الى زيادة سعر الصرف بـ 4.29%، أما الحد الثابت فقد كانت 1.66 وهي تنطبق أيضا مع النظرية الاقتصادية. جدول رقم (04): نتائج العلاقة طويلة الأجل .

Variable	coefficient	Std-Error	T-statistic	Prob
LTP	0.042925	0.212354	0.202137	0.8414
C	1.661222	1.317157	1.261218	0.2189

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

أما نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين (نموذج تصحيح الخطأ (ECM)) فتظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

Short Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
D(LTP)	0.200321	0.062681	3.195863	0.0038
CointEq(-1)	-0.195751	.030259	-	0.0000
R-Squared	0.700062	Mean dependent var		0.038687
Adjusted R-Squared	0.664069	S.D dependent var		0.070226
S.E of regression	0.040703	Akaike info criterion		-3.437612
Sum squared resid	0.041417	Schwarz criterion		-3.249019
Log Likelihood	53.84537	Hannan-Quinn criterion		-3.378547

F-statistic	19.45015	Durbin-Watson stat	1.423802
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

ويمكن أن نستنتج من نتائج التقدير الآتي:

✓ عامل تصحيح الخطأ سالب ولها معنوية إحصائية عند مستوى 5% وهذا ما يدل على وجود آلية لتصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل، وبالتالي يمكن الجزم أن العلاقة السببية موجودة في اتجاه واحد على الأقل، أما قيمتها فهي تعطي لنا فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن (سرعة التعديل في المدى الطويل) أي 19% من انحرافات الأجل القصير في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الموالية؛

✓ نلاحظ أن معامل الفرق الأول للجباية البترولية يساوي (0.2) ولها إشارة موجبة، أي هناك علاقة طرية بين المتغيرين في الأجل القصير وهو ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية، حيث يشير أن إذا زادت الجباية البترولية بوحدة واحدة في السنة الماضية سوف يكون أثره طرديا على سعر الصرف في السنة الموالية بـ 0.2 دينار للدولار، كما أن لها معنوية إحصائية جيدة؛

✓ يظهر معامل التديد (R-Squared=0.7) أن النموذج يفسر 70% من التغيرات في سعر الصرف وهي نسبة مرتفعة و30% تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج؛

✓ قيمة (F-statistic= 19.450) واحتماليتها أقل من 5% وهو ما يدل على أن النموذج لها معنوية إجمالية؛

✓ قيمة إحصائية (DW=1.42) تقترب من (2) مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي؛

✓ وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغير الجباية البترولية ومتغير سعر الصرف كما توجد إمكانية لإعادة التوازن من الأجل الطويل إلى الأجل القصير بمعامل (0.19) أي خلال مدة قدرها 5 سنوات (5=0.19/1).

4- تشخيص النموذج: ويتم ذلك بإجراء اختبارات على البواقي لمعرفة مدى صلاحية النموذج وهي على النحو التالي:

1-4- اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين البواقي: نستعمل في هذا الصدد اختبار (LM Test)، حيث تشير النتائج في الجدول (6) أن الاحتمالية لإحصائية (Fisher) تساوي (0.25) وهي أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول رقم (06): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي (LM Test).

F-Statistic	1.4694	Prob.f(2, 23)	0.2509
-------------	--------	-----------------	--------

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

LM TEST	Obs*R-squared	3.2857	Prob.chi-square(2)	0.1934
---------	---------------	--------	----------------------	--------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

2-4- اختبار الكشف عن تجانس (ثبات) التباين (Heteroskedasticity Test): نستعمل اختبار (Breusch - Pagan) للكشف عن عدم ثبات التباين، حيث تشير النتائج في الجدول الموالي أن الاحتمالية لإحصائية (Fisher) تساوي (0.0295) وهي أقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على ثبات التباين، ومنه نستنتج وجود عدم ثبات تباين الأخطاء، وإن كان هذا المشكل لا يؤثر في النماذج ذات متغير مستقل واحد، على عكس النماذج المتعددة.

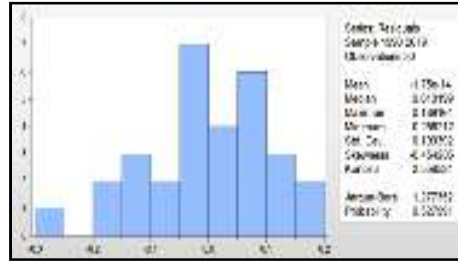
الجدول رقم (07): مخرجات Test Heteroskedasticity Breusch - Pagan للكشف عن عدم ثبات التباين.

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Pagan Godfry	F-Statistic	3.524893
	Obs*R-squared	8.620336
	Prob.f(3, 25)	0.0295
	Prob.chi-	0.0348

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

3-4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: نستعمل اختبار (Jarque-Bera) للكشف عن ذلك، حيث أن قيمة الاحتمالية (p= 0.526) وهي أكبر من 5% إذن نقبل فرضية العدم فسلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كذلك من الشكل المرافق يبين أن البواقي على شكل الجرس أي البيانات تتوزع طبيعياً.

شكل رقم (03): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (Jarque-Bera)

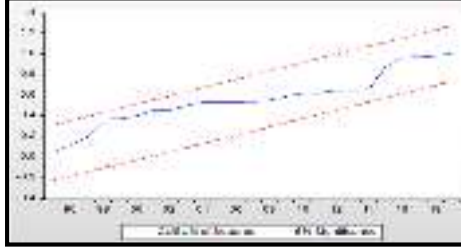


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

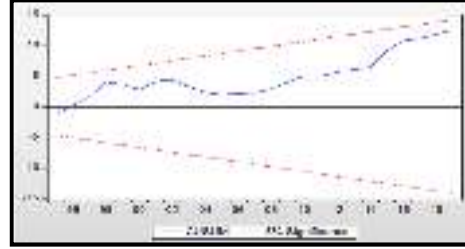
4-4- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL): يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرّة عندما يكون كل من خط المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) و خط مجموع المربع التراكمي للبواقي (Cusum-Sq) كل على حدة داخل خطي الحدود الحرجة، ومن الشكلين أدناه يتضح أن معاملات المقدرّة لنموذج (ARDL) المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة المدّلة الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير

والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين داخل الحدود عند مستوى معنوية 5%.

شكل رقم (04):المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) (Sq)



شكل رقم (03):المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

5- دراسة السببية: يمكننا اختبار السببية ثنائية الاتجاه عن طريق اختبار (Granger Causality Test)، حيث من الجدول رقم (08) تبين إحصائية (F) في الحالة الأولى أصغر من مستوى المعنوية 10%، ومنه نرفض الفرض الصفرية ونقول أن الجباية البترولية تسبب سعر الصرف ونكتب (TP→TC)، وفي الحالة الثانية إحصائية (F) أكبر من كل مستويات المعنوية المتعارف عليها ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونقول أن سعر الصرف لا يسبب الجباية البترولية، ونستنتج في النهاية أن اختبار العلاقة السببية يشير بوضوح أن الجباية البترولية تؤثر في سعر الصرف في الأجل القصير والطويل وهذه النتيجة تبين بأن زيادة أو انخفاض الجباية البترولية سيؤثر في زيادة أو انخفاض سعر الصرف.

جدول رقم (08): نتائج اختبار سببية غرانجر (Granger causality Test)

Null Hypothesis:	F-Statistic	df1	df2	Prob.
TP does not Granger Cause TC	3.11	4	100	0.0134
TC does not Granger Cause TP	1.12	4	100	0.3404

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الخاتمة

تعتبر الجباية البترولية ذات أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري ويرتبط التوازن الاقتصادي للكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء متغيرات التوازن الداخلي أو متغيرات التوازن الخارجي بها، ويبرز سعر الصرف كمتغير ذو خصوصيات عديدة تتعلق بطبيعة مداخلها وخاصة الجباية البترولية، وتمكنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر الجباية البترولية على سعر الصرف في الجزائر

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

خلال الفترة (1990-2019) باستخدام أسلوب تليل الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بينهما.

النتائج: ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- صحة الفرضية القائلة بوجود أثر موجب ومعنوي بين المتغيرين، فعند زيادة الجباية البترولية بوحدة واحدة في السنة الماضية سوف يزيد سعر الصرف في السنة الحالية بـ 0.2 دينار للدولار؛

- كما تشير آلية تصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل أي سرعة التعديل في المدى الطويل أن 19% من انحرافات الأجل القصير للعلاقة بين الجباية البترولية وسعر الصرف في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الموالية، كما توجد إمكانية لإعادة التوازن من الأجل الطويل إلى الأجل القصير خلال مدة قدرها 5 سنوات ($0.19/1=5$ سنوات)؛

- وأوضحت الدراسة على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الجباية البترولية إلى سعر الصرف في الأجل القصير والطويل وبالتالي فزيادة أو انخفاض الجباية البترولية سيؤثر في سعر الصرف والعكس غير صحيح؛

- كما توصلت دراستنا بالمقارنة مع الدراسات السابقة لا يختلف إلى حد كبير حيث أن سعر الصرف يفسر حسب طبيعة هيكل الاقتصادي الجزائري وخصوصيات أكثر من تفسيرات النظريات الاقتصادية، فالمحددات الحقيقية وفق النظرية الاقتصادية لها تأثير ماسبي وليس اقتصادي على سعر صرف الدينار ويبقى المحدد صاحب الأثر المطلق هو الجباية البترولية باعتبارها مصدر الاحتياطات الأجنبية التي تضمن القيمة الاقتصادية والتوازنية؛

- ولاحظنا أيضا أن بالرغم من التسيينات والتطورات التي عرفتها قوانين وأنظمة الجباية البترولية في الجزائر، لكنها تبقى غير مرنة وغير مفضزة للاستثمار في مجال صناعة النفط.

التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي تضمنتها الدراسة فيمكن تديد التوصيات الآتية:

- النفط ثروة ناضبة وهي ملك للأجيال القادمة فيجب استخدام عوائدها المالية بشكل يساعد على التخصيص الأمثل للموارد، وعلينا إعادة إحياء الصناديق السيادية التي هي جدار صد ضد الأزمات المالية المتعددة؛

- ضرورة انتهاز سياسة جبائية نفطية قوية ومرنة تجذب وتشجع الاستثمارات وتقدم قيمة مضافة للقطاع سوى من الناحية المالية والتقنية الحديثة؛

- ضرورة الاتجاه ن² و ضمان توازن حقيقي لسعر الصرف وفق المحددات الاقتصادية الحقيقية بغض النظر عن نظام سعر الصرف المتبع (سواء المعموم أو المدار) عن طريق خلق طلب حقيقي على العملة الجزائرية بت²فيز جهاز العرض الذي يزيد من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- يجب م²اربة الممارسات غير الاقتصادية وغير الأخلاقية كغسيل الأموال وتهريب العملة والسوق الموازية، وهذا ما يضمن بناء سياسة سعر صرف تجنب الاقتصاد الوطني استنزاف الاحتياطي الأجنبي، إضافة إلى ربط العملة المحلية بعملات قوية لها وزنها في الساحة الاقتصادية الدولية ولدينا معها ميزان تجاري كالين الصيني مثلا، وهذا لتفادي الصدمات والتبعية لعمليتي الدولار واليورو.

المراجع:

- 1- Fatoh, B. (2008). North African Oil and foreign investment in changing market condition. Oxford Institute for Enetgy Studies Angleterre.
- 2-Leksaci, M. (2010). Economique vers une régulation monétaire de l'économie substitution comptes en devises. Les cahiers de la refome n°5, Algerie .
- 3- بلعزوز بن علي. (2004). م²اضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر العاصمة.
- 4- بلعزوز بن علي. (2006). م²اضرات في النظريات والسياسات النقدية (الإصدار 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر العاصمة.
- 5- م²مود حميدات. (2000). مدخل للت²ليل النقدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر العاصمة.
- 6- صبيحي عرب. (1990). تسويق النفط الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق، الجزائر: جامعة الجزائر.
- 7- مختار عصماني. (2016). دور الجباية البترولية في ت²قيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014) (أطروحة دكتوراه). كلية الإقتصاد وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، سطيف: جامعة سطيف 1، الجزائر.
- 8- عيسى مقلید. (2008). قطاع المحروقات الجزائرية في ظل الت²ويلات الاقتصادية (مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية). كلية الاقتصاد، باتنة: جامعة باتنة، الجزائر.
- 9- حسنية مهدية، و الجيلالي بوظراف. (2018). دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016). مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، 5 (9).

نمذجة قياسية لأثر الجباية البترولية على سعر صرف الدينار الجزائري
للفترة (1990 - 2019).

- 10- سعاد بليمان. (2010). إشكالية تقدير سعر الصرف في الجزائر. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر 3 ، 14 (01).
- 11- سمية موري، و عبد الحميد لخديمي. (2015). تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر مقارنة تليلية وقياسية. مجلة بوث اقتصادية عربية بلبنان ، 22 (72).
- 12- قانون المحروقات ر. (2005). القانون رقم 07-05 المادة 1245- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 50 الصادرة بتاريخ 19-07-2005.